كلمة الدكتور بهيج طباره

في حفل إطلاق

كرسي رياض الصلح

في الوقت المناسب، وفي المكان المناسب، تأتي مبادرة الوزيرة ليلى الصلح بإنشاء مركز علمي جديد في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف. مركز، هو في الواقع خلية عمل ودراسات وابحاث عن الصيغة اللبنانية الفريدة، عن الميثاق الوطني وعن القضايا الدستورية المطروحة، وما اكثرها!

هذا في وقت تنتقل فيه عدوى الشلل من مؤسسة الى أخرى من مؤسساتنا الدستورية. فمنصب رئاسة الجمهورية ما يزال شاغراً منذ اكثر من عشرة أشهر، ومجلس النواب الذي مدد لنفسه مرتين لا يلتئم – لا لإنتخاب رئيس ولا للتشريع، والحكومة التي تتولى عملياً تصريف الأعمال ما تزال تبحث عن الآلية التي تسمح لها بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية التي انتقلت اليها.

عندما تقرر في اتفاق الطائف انشاء مجلس دستوري لمراقبة انطباق القوانين على أحكام الدستور، كان المطلوب ان يتولى المجلس الدستوري تفسير الدستور ايضاً كلما دعت الحاجة الى ذلك. الا ان هذه الصلاحية الإضافية انتُزعت منه عند تعديل الدستور عام ١٩٩٠ بحجة ان تفسير الدستور يعود للمجلس النيابي وحده، وانه لا يجوز له ان يتنازل عنه لصالح أي مرجع آخر.

وهكذا، بقي الدستور في لبنان، كما يُقال، وجهة نظر يتناول مواده أحياناً متطفلون، لا علاقة لهم بالقانون الدستوري، لإبداء آراء غب الطلب، وذلك بسبب عدم وجود مرجعية موثوقة تتولى حل ما ينجم عن بعض أحكام الدستور من اشكاليات ومشاكل.

كذلك بالنسبة للميثاق الوطني، ثمرة نضال رجليْ الإستقلال – بشاره الخوري ورياض الصلح – الذي قام عليه لبنان المستقل بعد عهد الإنتداب.

ان هذا الميثاق غير المكتوب نجده على لسان الرئيس رياض الصلح في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الاولى الذي أعلن دخول لبنان عهد استقلال وسيادة وعزَّة وطنية، وأعلن أيضاً ان لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب، ويقيم مع الدول العربية علاقات متينة تكفل إحترام هذه الدول لإستقلال لبنان وسيادته وسلامة حدوده الحاضرة. يقول رياض الصلح في بيانه الوزاري ان احدى أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا هي في معالجة الطائفية التي تسمِّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني، وان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان.

ويضيف تلك العبارة الشهيرة، التي ما تزال تتردد في ذاكرتنا الجماعية بعد اكثر من سبعين سنة، بأننا لا نريد لبنان للإستعمار مقراً، وان إخواننا في الأقطار العربية لا يريدونه للإستعمار اليهم ممراً، فنحن وهم نريده وطناً عزيزاً، مستقلاً، سيداً حراً.

وكتب الشيخ بشاره الخوري ان جوهر الميثاق يقوم على بعض المباديء التي تحصِّن استقلال لبنان وهي :

ان لبنان وطن لجميع ابنائه دون تفريق او تمييز حيث يتمتعون بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

وانه جزء من العالم العربي، توزع وظائف الدولة فيه بعدالة على الطوائف.

وقد اعتبر ادمون رباط بأن المحصِّلة النهائية للميثاق الوطني هي لبننة المسلمين وتعريب المسيحيين . كما اعتبر منح الصلح ان الميثاق الوطني يحمل أبعاداً ومعانٍ تجعل منه حدثاً تاريخياً ليس في حياة لبنان فقط، بل في حياة المنطقة ايضاً. إلا ان الأكيد هو ان الميثاق اسَّس لما بات يُعرف بـ "العيش المشترك" بين مختلف الطوائف والمذاهب والعقائد والآراء – أي أسَّس لتلك الصيغة الفريدة التي تُضفي على لبنان أصالته ليس فقط في المنطقة التي ينتمي اليها، بل بالمقارنة مع باقي الدول، على امتداد العالم.

ان وجود مرجع علمي يناقش بموضوعية الأمور المتعلقة بنظام الحكم في لبنان، القائم على الديمقراطية في إطار تنوُّع وتعددية المجتمع، ويقدِّم تفسيراً مجرداً للمواد الملتبسة في الدستور، انما يلبِّي حاجة ملحة. ان مرجعاً كهذا يوضح مفاهيم العيش المشترك – بما يفترضه من تقبُّل للآخر وانفتاحٍ عليه وتحاورٍ معه – هذه المفاهيم التي ، اذا تحققت، تجعل من لبنان، فعلاً لا قولاً فقط، رسالة الى العالم ونموذجاً يُحتذى به. ان مرجعاً كهذا يستوحي اعماله من الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣ لا يمكن تصوُّر ان لا يحمل اسم رياض الصلح، بطل الميثاق وابرز صانعيه.

قلت ان بادرة الوزيرة ليلى الصلح، ممثلة مؤسسة الوليد بن طلال، انشاء كرسي رياض الصلح تأتي في الوقت المناسب.

وهي تأتي أيضاً في المكان المناسب – أي في جامعة القديس يوسف، هذه الجامعة التي ما تزال تزخر بالنشاط والحيوية والتجدد، بالرغم من انقضاء اربعين سنة بعد المائة على تأسيسها. هذه الجامعة التي اتخذت من الجودة والتفوق والتميّز شعاراً لها : جودة في مستوى التعليم، تميّز في آفاق العمل التي تفتحها لخريجيها وتفوُّق في إعداد طلابها للمواطنية الصحيحة.

وقد تلَّقف رئيس الجامعة البروفسور سليم دكاش هذه البادرة لإقتناعه بجدواها، بل لضرورتها في الظروف التي نعيشها، ويقيني انه سوف يتابع الاشراف عليها شخصياً من اجل ضمان تحقيق اهدافها. ويزيدني ثقة بمستقبل هذه المؤسسة ان رئيس الجامعة عهد بها الى عميدة كلية الحقوق، لينا غناجة، بحيث يمكن الجزم اليوم بأن لا خوف عليها بعد ان باتت بأيدٍ أمينة.

فهنيئاً لكِ سيدتي الوزيرة بهذه المبادرة التي تحفظ ذكرى رياض الصلح وتعيدنا معه الى ذلك الزمن الجميل. وهنيئاً لجامعة القديس يوسف بهذه الخلية الجديدة من العمل والنشاط المتجددين دوماً.

بهيج طباره
كلية الحقوق / هوفلان
٢٠١٥/٣/٣٠